

فَتَكُنَّ مِنَ الْمُبْتَلَيْنِ

فتعنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة، اذ لا يبح الناس عامة، ونشترط على السائل ان يبين له اسمه ولقبه وبلده وعمله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء، واننا نذكر الاسئلة بالتسوية فالباور بما قدمنا من ان السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه ورعاً جينا غير مشترك لئلا هذا، ولين بمضي على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة فان لم يذكره كان مننا سبب صعب لا يغفله

الاتصال بين الآيات والسور وجمع القرآن ﴿

(س ٢٣) اوت ه بزبان (روسيا) : أعرض عليكم أيها الأستاذ ما اعترض به عليّ أحد الروسيين بعد ما ترجمت له تفسير القرآن من مجتكم النار الاخر على قول الأستاذ بالاتصال بين الآيات والسور قال: ان المتفق عليه عند علماء المسلمين أن القرآن نزل الى الرسول عليه السلام مفترقاً في ثلاث وعشرين سنة وأول سورة أنزلت «اقرأ باسمه» على قول الاكثرين ، وهذا المصحف الذي أوله سورة الفاتحة ليس على ترتيب النزول بل جمع ورتب بهذا الترتيب في عهد أبي بكر رضي الله عنه فكيف تكون الآيات والسور متصلة مع ما يليها — على أن بعض الآيات من السورة الواحدة أنزلت بمكة وما يليها بالمدينة وبين نزولهما عدة سنين ؟ وأيضا كيف جمعوا السور والآيات على هذا الترتيب هل كان بتعيين من النبي عليه السلام أم لا؟ وهل في هذا خبر متواتر أو مشهور ؟

وأنا الحقيق أحببت الروسي بقدر وسبي والآن أرفع المسألة الى حضرتكم راجياً منكم الجواب ولكم من الله الاجر والثواب

(ج) لا خلاف بين المسلمين في أن بعض السور نزل جملة واحدة وبعضها نزل متفرقاً على حسب الوقائع والأحوال وأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجمع كل سورة عندها ويملأها على كتبه الوحي ويقرئها القارئين ولكن جمع السور كلها في مصحف واحد هو الذي كان على عهد أبي بكر رضي الله تعالى عنه وكتبت النسخ ووزعت على الامصار في خلافة عثمان فملئهم هذا كان عملاً إجائياً واثلاً متواتراً لم يختلفوا في ترتيب السور فضلاً عن ترتيب الآيات وإنما تردد أمر أولي جمع القرآن في مصحف واحد لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ثم وافق منشرح

الصدر وكأنه تذكر أن زمنه عليه السلام كان كله ظرفاً للوحي وإنما يكون الجمع بعد التمام وقد روى ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير قال آخر ما نزل من القرآن كله هو اتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله الآية وماش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية تسع ليال ثم مات فأنت ترى أن تسع ليال في المرض لا تتسع لجمع القرآن في مصحف واحد وأنه لم يكن ذلك ضرورياً فإنه عليه الصلاة والسلام كان يأمر عند نزول كل آية بأن تلحق بسورة كذا ويبين موضعها ويقرئهم السورة بعد تمامها وكان عالماً بأن كل ذلك محفوظ في الصدور وفي الطروس ونحوها مما يكتب عليه ولو لم يكن هذا الترتيب متفقاً عليه لأنه مأخوذ عنه صلى الله عليه وسلم بالتواتر لاختلفوا فيه اختلافاً عظيماً فلا حاجة إلى الاطالة بذكر الروايات مع هذه الحجة

وأما الاتصال بين الآيات وبين السور وما فيه من التناسب والتناسق ونكت البلاغة فهو تابع للترتيب وقد علمت أن الترتيب كان مقصوداً بتوقيف من الشارع وما كان بالقصد يراد فيه مثل ذلك ولورثت الآيات كلها على حسب النزول لكان اتصال بعضها ببعض والتناسب بين المتقدم منها والمتأخر من مميزات العجب التي يشتمل فيها عن السبب إما وقد ترتبت بالقصد وبالتوقيف من الوحي فهي كأنها نزلت مرة واحدة بهذا الترتيب فاعتراض الروصي على ما ذكره من وجوه الاتصال والتناسب بين الآيات مبني على الجهل بأن ترتيب الآيات كان توقيفياً على أنه لو كان من عمل الصحابة لما كان ذلك فيه غريباً إلا إذا ثبت أن هذا التناسب قد انتهى في البلاغة إلى حشد الإعجاز فكان بنفسه معجزاً وليس هذا بعيد فوجوه الإعجاز في القرآن كثيرة ومنها هذا الوجه الوحيد وهذا وإن تناسب في اتصال الآيات بعضها ببعض بين ظاهر لا تكلف فيه ولا تصنف وليس هو من قيل الدطوي النظرية فيورد عليه ما أورد بل هو من الأمور الوجودية الحقيقية فليفرض ما شاء في جمع القرآن وترتيبه فهو شيء قدمضي وهذا شيء حاضر لا يمارين فيه الأماكبر ، وأما أن شاء الله تعالى من مجرد تفسير المنار ولطبعه على حديثه ونضع له مقدمة لشرح فيها هذه المسائل وأمثالها شرحاً كافياً والله الموفق والمعين

«(بلاد روسيا دار حرب أو اسلام والروسيون كتايون أم وثنيون)»

(س ٢٤) ومنه: قد اختلف علماءنا في روسيا في دارنا هل هي دار حرب أم دار اسلام وهل الروسيون كتايون أم وثنيون؟ نرجو من جنابكم الافادة بلسان مجتكم المنار، عزز الله بها المسلمين وأتارها.

(ج) قد اختلفت عبارات الفقهاء والمحدثين في تعريف دار الحرب ودار الاسلام فلا جرم أن الذين يأخذون العلم من الاماظ يختلفون في تطبيق تلك الاقوال على كل دار وكل مملكة فيمكن أن يقال أن بعض البلاد التي لا يوجد فيها مسلم أصلي ولا حكم فيها للاسلام إنما دار اسلام بناء على قول بعضهم أن دار الاسلام هي ما يمكن المسلم اظهار دينه فيها ولا يخاف فتنة في دينه فأكثر بلاد أوروبا وأمريكا كذلك ولكنها ليست دار اسلام، وإن كثيراً من البلاد التي يحكمها مسلمون يفتن المرء فيها عن دينه فلا يقدر على اظهار جميع ما يعتقد ولأن يعمل بكل ما يجب عليه لاسباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واتخاذ الأحكام المخالفة للشرع فهي على قول بعضهم دار حرب، والذي يؤخذ من مجموع الاقوال التي يعتد بها أن العبارة هنا بظهور الكلمة ونقود الحكم فإذا كانت الأحكام لاهل الاسلام لا معارض لهم في تنفيذ شريعتهم وإظهار دينهم وكان غيرهم آمناً في سرية بتأمينهم حراً في دينه بسلطتهم وحمايتهم فالدار التي هذا شأنها دار اسلام والافهي دار كفر وحرب، ولعلنا نشرح هذه المسألة وما يتعلق بها من حكم الهجرة وغيره في مقالة مستقلة، وأما الروسيون فهم أهل كتاب وإن شابت عقائدهم الوثنية وأعمال الشرك لأنهم يؤمنون بالله وبالوحي والانبياء واليوم الآخر وتجد تفصيل هذا البحث في التفسير من الجزء السابع (الماضي).

﴿عمل الفقهاء بأقوال مذاهبيهم وإن خالفت الحديث الصحيح﴾

(س ٢٥) الشيخ صحيح أحمد المصري إمام المسجد الكبير بكلكته (الهند) : قد وقف بعض من ينتمي لطائفة العلم الشريف بالهند على قول الاستاذ الامام في صفحة ٣٣٦ الجزء (٩) من المجلد السابع من مجتكم الفراء في خلال يانه ترك الأهداء بالكتاب والسنة واستبدال أقوال الناس بهما، ولكنا إذا نظرنا في أقوال الفقهاء وتسميها وخلافاتهم وعملها فإنا نحار في ترجيح بعضها على بعض إذ نجد بعضها

يحتاج عليه بحديث صحيح وهو ظاهر الحكمة معقول المعنى ولكنه غير مستند عندهم بل يقولون فيه المدرك قوي وإمكانه لا يفتى به وإنما لأن فلاناً قال : الخ فأنكر ذلك واستكبره وقال لا ينبغي لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول مثل ذلك نعم قد يترك الفقهاء العمل بظاهر الحديث لسبب من الأسباب لكن من بعد تعيين السبب الموجب للمدول عن ظاهره أو عنه بالكلية كما مرغته بحديث آخر مثله في الصحة أو أصح أو أقل منه في الصحة ولكنه مؤيد بأدلة أخرى أو بأن الإجماع أو عمل الصحابة على خلافه ونحو ذلك كما ان مالكا روى أحاديث القبض ورفع اليدين عند الركوع والرفع منه في موطنه وترك العمل بها لأنه أدرك عمل أهل المدينة على خلافها وأما ترك الحديث الصحيح بعلة ان فلاناً قال فواقفنا عليه في شيء من الكتب التي بأيدينا وتبعه على ذلك جميع المتقدمين بكلية فلما رأيت القوم في شك من صحة قول الأستاذ الامام وكانت غيرة الحنيفة والوطنية باعناً قوياً على الانتصار لفضيلته ولم يكن لدي ما أتصبر به لجهلي وعدم وجود الكتب اللازمة بطرفنا فلم أجدي ملجأ الا ارشادكم لازم ملجأ للسائلين فحررت اليكم هذا السؤال والغرض من سعادتكم أن تبينوا لنا من القائلون في مثل هذا المدرك قوي ولكنه لا يفتى به لان فلاناً قال من غير بيان وجه المدول عن الحديث وفي أي كتاب ذكرت هذه المسئلة واشباهها أدركونا سيدي بالجواب والأصبح علماء الحنفية في شك مما ينقل عن الأستاذ الامام

(ج) ان ما قاله في تعارض الحديثين هو المذكور في كتب الأصول التي يرون العمل بأحكامها خاصاً بالمجتهدين وقد صرحوا بأنه يجب على المقلد ان يعمل بقول علماء مذهبه وإن خالفت الأحاديث الصحيحة التي لا يشك في صحتها ولا يعرف لها معارضاً ثم حكموا بأن الاجتهاد ممنوع فيجب على جميع المسلمين ان يكونوا طاعة على ما دونه للفقهاء وان رأوا فيه ما يخالف السنة الصحيحة فان كان المعترض يشكر هذا جتهاء بنصوصهم التي لا يجهلها الا اذا كان لم يقرأ الفقه لاسيا فقه الحنيفة بل الامراء اعظم من ذلك فانهم قبل منع الاجتهاد والأخذ من الكتاب والسنة قد أخذوا لهم أحكاماً عامة جعلوها أصولاً للشريعة وقالوا ان ما يخالفها من الكتاب والسنة يحمل على النسخ أو على الترجيح أو التأويل فهم قد جعلوا الكتاب والسنة فرعاً يحمل على

غيره لا أصلاً يحمل غيره عليه كما ترى في أصول السكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ وقد ذكرنا قوله وبيننا وأينا فيه في المجلد الخامس وذكر بعض مقاله ويراجعه هناك من يريد التفصيل قال:

(الأصل) «ان كل آية تخالف قول أصحابنا فانه يحمل على النسخ أو على الترجيح والاولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق» : وذكر مسائل يمكن أن تحمل الآيات فيها أصلاً ويستغنى عن قاعدته مع بقا الحكم كما قال أصحابهم ثم قال :

(الأصل) «أن كل خبر يجي بخلاف قول أصحابنا فانه يحمل على النسخ أو على أنه معارض بمثله ثم صار الى دليل آخر أو ترجيح فيه بما يحتاج به أصحابنا من وجوه الترجيح أو يحمل على التوفيق وإنما يفعل ذلك على حسب قيام الدليل فان قامت دلالة النسخ بحمل عليه وان قامت الدلالة على غيره صرنا اليه» : ثم ذكر أمثلة تحكم فيها بالنسخ مع عدم العلم بالتاريخ وبالعارضنة والترجيح . وكان يجب أن يحمل الكتاب والسنة على الأصل ويعرض قول الأصحاب وأدلتهم عليهما فان وافقت والاتركت وحمل بالكتاب والسنة

ومن فروع هذا الأصل عند المتقدمين أنهم يحتجون ببعض الحديث على ما يوافق قول أصحابهم ويتركون الاحتجاج ببعضه الآخر اذا خالف قولهم وفي المجلد السادس من المنار ٦٦ شاهداً على ذلك فلتراجع في الاجزاء ١٤ و ١٥ و ١٦ منه ومن راجع كتب الحديث يجد كثيراً من ذلك وقد استقر رأي أهل التقليد المتأخرين على أن العلماء طبقات أعلاها المجتهد المطلق وهو الذي يأخذ الأحكام من الكتاب والسنة والاجماع والقياس زاد الحنفية والاستحسان وأدناها طبقة التابعين عن أهل التصحيح والترجيح في الأحكام المروية في المذهب وهؤلاء يجب عليهم الأخذ بأقوال من فوقهم من غير تقييد بمعرفة دليلهم وبحرم عليهم ترك رواية المذهب لما يفهمونه من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة وقد صرح بذلك ابن عابدين وغيره من المؤلفين فان كان المعارض ينكر ذلك ذكرنا له المبررات بنصها وان كان يعترف به فليخبرنا هل دلت عبارة التفسير على ما هو أكبر منه؟

ثم بعد هذا كله ان كان يتمس طهولاً، القوم عذرا في هذا فلماذا لا يتمس العذر

لمن يجعل الكتاب والسنة هما الأصل وهو الموافق لما كان عليه السلف الصالح والائمة
المجتهدون رضوان الله عليهم أجمعين فقد نقل عن الأربعة وعن غيرهم التصريح بحريم
تقليدهم وتقليد غيرهم

* (إيراد على ترك التقليد) *

(ص ٢٦) (ومنه): قال ذلك البعض عند قول الأستاذ في الصفحة المذكورة في السؤال
الاول: بل نحن نقول أنه يجب على ذي الدين أن ينظر دائماً الى كتابه حتى لا يختلط
ولا يشبه عليه شيء من أحكامه ولا يجوز لأحد الخ يفتنر من هذا الصنيع أن مراده
ترك التقليد بالكليّة والرجوع الى الكتاب والسنة وعدم التحويل على قول أحد من
الفقهاء والائمة المجتهدين ونحن نقول الداعي الى ذلك لا يخرج عن مقصد حسن يعود
نفعه على الأمة أولاً فان كان الاول بأن كان مراده ترك المشايخات بين المسلمين
المؤدية الى تأخرهم في أمر دينهم ودنياهم فنقول له هل أنت بعد هذا تطلق الحرية
للافكار والآراء في الاخذ من الكتاب والسنة أم تحمل جميع الآراء على اتباع رأي
تراه مطابقاً للكتاب والسنة فان قلت بالاول وهو الظاهر من صنيعك فأتينا نخشى أن
تعدد المذاهب بتعدد الآراء فان اتفقت جميع الآراء على قول واحد غير معقول وان
قلت بالثاني فقد دعوت الى ما اتدبت لابطاله وان كان الثاني فقد دعا الى ذلك محمد
ابن عبد الوهاب التجدي من نحو مائة وخمسين سنة ولم يفسد ذلك شيئاً في عقائدنا مع
أما نعلم قطعاً أن اتباع الائمة الأربعة كانوا على هدى من ربهم متبعين لكتاب الله وسنة
رسوله الاماخذ عنهما فطريقه اما القياس واما الاجماع قبل ظهور هذه الدعوة وقبلها
دعوة الوهابي والحاصل ياسيدي انه لا يخفى على فضيلتكم بما ذكرنا ان الناس بطرفنا
قد آثموا الأستاذ ومن نقل عنه بأنهم دعون الى اتباع مذهب التجدي وترك المذاهب
الأربعة فالمرجو من سيادتكم أن تبينوا لنا مراد الأستاذ بان تحيوا عن الاعتراضات
المتقدمة في قول ذلك البعض لينكشف لنا النقط عن خرافات هؤلاء الاعاجم جزاكم
الله عن الإسلام والمسلمين خيراً

(ج) اما زعم المترض انه يلزم من تلك العبارة الرجوع الى الكتاب والسنة
فهو صحيح وأما قوله « وعدم التحويل على قول أحد من الفقهاء والائمة » فهو

غير صحيح على إطلاقه وإنما المراد عدم تقديم قول فقيه على قول الله ورسوله ويمكن الجمع بين الإهداء بالكتاب والسنة والاتفاق في ذلك بكلام الأئمة بأن تخطر في أقوالهم وتعرضها على الكتاب والسنة كما أمرنا ونستعين بها على فهمها فما وافق أخذنا به وما خالف ضربنا به عرض الحائط كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ولا يجعل كلامهم أصلاً تعرض عليه الكتاب والسنة فإن وافقاه والأولناهما أو تركناهما تملأنا بحبال النسخ والأصل عندهم باتفاقهم .

وأما سؤال المتعرض هل نطلق الحرية للأراة والأفكار في الأخذ من الكتاب والسنة أم نحملهم على رأي واحد وإيراده على كل واحد من طرفي الترديد كما وردت فإما نحيه عنه بما ليس في حسابه فنقول : لا شك أن الكلام في المسائل الخلافية وقد كان السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين يطالبون الحرية في المسائل الاجتهادية لكل أحد في المسائل العملية المتعلقة بالشخص لا بالحكومة وكانوا لا يرون ذلك موجبا للخلاف والتفريق ولا للتنازع والتقاطع كما حدث بعد التزام المذاهب والتصصب لها بل كان كل يندر الآخر فيما خالفه فيه .

وأما المسائل المتعلقة بالسياسة والقضاء لا بالأعمال الشخصية كالعبادة فكانوا يدعونها إلى الأحكام الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام وكان هؤلاء يتشاورون في الأمر ويردون ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله بهرضه على الكتاب والسنة ثم تطبيقه على مصلحة الأمة حتى صار أئمة الجور ثم سلاطين الجهل واليقي هم الحاكمين ، والواجب الآن أن نجمع كلمة المسلمين على المسائل الاجتهادية ونحيي روح الدين فيهم بهندي الكتاب والسنة ونطلق الحرية لكل مسلم أن يهتدي بالكتاب والسنة بحسب فهمه إن كان من أهل الفهم الذين أعدوا له عدته وأوطأ معرفة العربية وأساليها وما قاله علماء السلف وأئمة الخلف ممحصاً تمحيصاً وكل ذلك مدون في كتب التفسير والحديث وإن لم يكن من أهل الفهم وعرض له أمر كان عليه أن يسأل من يثق بدينه وعلمه عن قول الله ورسوله في ذلك فيرويه له وبين له معناه كما يسأل الجاهلون الآن عن فهم علماء عصرهم في كتب مذاهبهم . وأما الأحكام المتعلقة بالسياسة والقضاء وسائر الأمور العامة فالواجب على الأمة أن تعرف الحق الواجب اتباعه فيها لتلزم به

الحكام عند القدرة على ذلك وإنما القدرة بالعلم والاعتقاد ، وليس الحق الذي تهض به الأمة ان تفوض به أمرها لرجل واحد ظالماً كان أو جاهلاً يدعي انه ينتمي الى مذهب عالم معين يحكمكم به ان شاء فيسمى عادلاً أو يتركه فيعد ظالماً بل الحق ان يكون امام المسلمين ظالماً بالكتاب والسنة مقيداً باستشارة أولي الامر وهم أهل الحل والعقد الذين كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يستشيرهم ويعمل برأيهم ولو فيما خالف رأيه كما فعل في غزوة احد وكما كان الخلفاء الراشدون يستشيرون ، ولا يحل للتوسع في هذا المقام وقد فصلنا هذه المسائل من قبل تفصيلاً ولعل المعترض لو اطاع على ما كتبناه من قبل في هذه المسائل لما ضاق صدره بتلك الجملة الوجيزة وطفق يستنبط منها ويصترض على ما يستنبط وسنطالعك على مقالات (مجاورات المصلح والمقلد) فقد طبعت على حديثها وهي من التفصيل الذي نشرناه في المنار وصادف استحسان العلماء والفضلاء

وأما قوله انه يعلم قطعاً ان أتباع الأئمة الاربعة كانوا كذا وكذا فنقول فيه ان المنقول عن الأئمة وأصحابهم نحرى التقليد ومنعه ووجوب الاخذ بالكتاب والسنة وستجد طائفة من هذه النقول عنهم في كتاب مجاورات المصلح والمقلد ولكن لم يتبعهم في هذا كل من اتى اليهم لاسيا في هذه الازمنة المتأخرة فان كلام الأئمة الأولين صار مجهولاً حتى للمتقطنين الي السلم والاسناد الامام يسمى في احياء كتبهم وهو رئيس جمية ألفت لهذا الغرض وأما العوام فأكثرهم لا يعرف الآن من الدين الا بعض مسائل الخلاف بين المذهب الذي يدعيه والمذهب المنتشر في بلده كاستشار مذهب المدعي ثم ان أكثرهم لا يعلمون الا بقليل مما يعلمون من مسائل الوفاق والخلاف والمعرض وامثاله لا يخافون من هذا الضياع للدين ولكنهم يخافون من الدعوة الى الكتاب والسنة والاهتداء بهما بحجة الخوف على المذاهب التي لم يبق منها الا الجدل فيما بقي من المقلدين الدارسين

وأما اتهام الأستاذ الامام وغيره بالدعوة الى مذهب الوهابي فهو من ضيق العطن وقلة العلم فقد أخذوا المنصبون اسم الوهابي سبحة وصاروا يهدون به الناس والأستاذ الامام لا يدعو الا الى الكتاب والسنة فمن اتبعهما فهو المهتدي عنده وعندنا وان سمي وهابياً ومن اعرض عنهما

فهو الضال وان سمي نفسه سنياً أو أشمرياً أو حنيفياً أو شافئياً أو أياً يخاف من التبذ باللقاب من لا يعرف الله ولا يرجو بهمه وإنما رجوع من ضالة العوام الذين يشتمون كل مخالف لتقاليدهم التي ليس لهم بها من علم ان هم الايجرسون

وجملة القول ان من يرغب عن الكتاب والسنة فقد سفه نفسه وكان بريئاً من الائمة وادعى اتباعهم فاتهم حرماً والتقليد الأعمى كما ستعرفه تفصيلاً من الرسالة التي ترسلها اليك ورجوا ان تكتب الينا فانية بما يشبه على المترض او عليك

﴿ خرافة في سبب تحريم الخمر ﴾

(ص ٢٧) سيد أندي قاسم حمود في كتون أوهايو (أمريكا): دار بيني وبين جماعة من النصارى حديث أفضى الي تحريم الخمر فقال أحدهم لماذا حرمت الخمر عليكم طائفة المحمدية؟ فأجبت على حسب معرفتي وما كنت أسمعها شاملاً على السنة الطاه في سورية قبل هجرتي الى الولايات المتحدة: حرم لأجله ذبح الراهب بحيرا: قال يوم ذبحه؟ قلت أحد الصحابة الكرام قال وهل تعرف اسمه؟ قلت كلا قال ألم يعرف الخمر من نجره؟ قلت نعم (الله يريد لا) فقال الملعود في الدين لماذا لم يقتله وكيف يسكر الخمر ويؤخذ سيفه من جنبه ولا ينبا بذلك؟ فضايق ذرعي ولما كان للإسلام في مشارق الارض ومغاربها صوي وشار كشار الطريق أيتسكن في عريضي هذه كي تفيدوننا ما سبب تحريم الخمر ومن قتل الراهب بحيرا ولكم الاجر والثواب من العزيز الوهاب

(ج) بعد ان أرسلتم هذا السؤال وصل اليكم الجزء الخامس من المنار الذي في تفسير «يسألونك عن الخمر والميسر» فعلمتم سبب تحريم الخمر وأنه كان بالتدريج فله يكن تأخير الجواب عن هذه الخرافة النصرانية ضائراً بعد ما علمتم الحق ومن لوازمه زهوق الباطل، أما حكاية قتل الراهب بحيرا فهي من أكاذيب الرهبان وقد سمعها لأول مرة من أحد رهبان دير قزحيا في لبنان طرقتا في ليلة شامية وكناني سامرنا (حجرة السهر) بالقلهون فأكرمنا شواء واجتمع عليه الصبية وكنت منهم فقص علينا قصة الراهب بحيرا ووصف من حب النبي صلى الله عليه وسلم له واصطحابه اياه وتحريمه الخمر لأجله والقصة في ذلك ان بعض الصحابة اشعروا بالراهب وخافوا غضب النبي على قتله اذا هو عرفه فكادوا له حتى سكروا مع النبي (حاشاه من ذلك فانه لم يصر ب الخمر قط)

ذات لية فأخذ أحد المؤمنین سيف النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو قائم مستغرق وقتل به الراهب وأعادته الى عمده فلما استيقظوا غضب النبي غضباً شديداً أن رأى حبيبه الراهب مقتولاً وسأل من قتله؟ قالوا من كان سيفه ملطخاً بالدم فهو قاتله فاستلوا سيوفهم فاعتقد النبي (ص) أنه هو القاتل في حال السكر (حاشا لله) فحرم الحمر لاجل ذلك وكان عرض الراهب من ذلك أن يبين لنا أن نيتنا عليه الصلاة والسلام كان يجب الرهبان ويصطفهم وقد كان منا من أجاب الراهب بان القصة كاذبة لأصل لها وما كنا نظن انها شائعة وان من عامة المسلمين من يصدقها. ولهم أكاذيب أخرى في هذا الراهب المغمول لا يعرف لها أصل غير اختراع مخيلاتهم حتى زعم بعضهم أنه هو الذي علم النبي صلى الله عليه وسلم الدين والشريعة. والحق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير الراهب بحيراً غير صرعة واحدة في الشام وكان عليه السلام ابن تسع سنين وبيان ذلك مفصل في المجلد السادس من المنار (راجع ص ٣٩٤ منه) وحكى بعض المؤرخين من النصارى أن بحيراً قتله اليهود والصحيح أنه لا يعرف له تاريخ ولم يكن له شأن وائماً أهم النصارى بالكلام عنه بعد أن رأوا في كتب المسلمين أنه بشر بنبوة محمد عليه السلام هند مارآه مع عمه بالشام فمحلوا الأمر الى ما علمت

(ترجمة النبي (ص) في أوراق البردي)

(ص ٢٨) محمد أقدي كامل الكاتب بمحكمة (أسيوط) الأهلية: اطلمت بحريضة مصر في المبدد ٣٨٠٤ الصادر يوم الأربعاء ٧ يونيه سنة ١٩٠٥ ضمن الحوادث المحلية على الفقرة الآتي نصها بالحرف الواحد
تقدياً بناء ألمانيا الأخيرة أن رئيس غرفة التجارة في مدينة هدلبرج أعطى مكتبة المدرسة الجامعة هناك مجموعة من أوراق البردي مكتوبة باللغة العربية وتحتوي هذه المجموعة على ألف ورقة خطيرة جداً يرجع بعضها الى السنين الأولى من الهجرة وكثير من هذه الأوراق يسفر عن أمور جديدة في تاريخ سيادة الاسلام على مصر ولكن الأهم من كل ذلك هو العثور على ترجمة حياة النبي (ص) ويقال انها ترجمة غربية جداً وان فيها سرا جديداً يجلو شيئاً من أسرار التاريخ الغامضة. اه
ولما كان ذلك يوم العالم الاسلامي معرفته والمطلع على هذه الفقرة يستتج أمميين

(أولهما) أن وجود مثل هذه المصنوعة باللغة العربية على ورق البردي الذي لم يكن معروفاً إلا في زمن الفراعنة انصح كان مما يدعو الى الظن بأن ذلك من عمل المدلسين (ثانياً) ان جريدة مصر قالت انه وجد بين هذه الأوراق ورقة فيها ترجمة حياة النبي صلعم ويقال انها ترجمة عربية جيدة جداً وان فيها سرا جديداً يجلو شيئاً من أسرار التاريخ الغامضة . على ان مثل هذه الترجمة ان لم تكن موافقة لما أتى به القرآن والمتواتر بالدليل القطعي عن صاحب الترجمة صامم فلا بد وان يكون عدم ذكر هذا السر سرا آخر تقصد به جريدة مصر الابهام بان هناك شيء يناقض ما عليه المسلمون من العقائد فهل للاستاذ علم بتلك الأوراق يرقع القباب عن ذلك السر الذي أسفل الالباب هذا ما نرجو الجواب عنه على صفحات المثار زادكم الله بسطة في العلم والرزق .

(ج) قد كتب الينا غير واحد فيما نشرته جريدة مصر وكان منشأ الاهتمام بذلك توهم أن كل ما كتب وقدم عهده يصير مسلماً به مقطوعاً بصحته والصواب ان ما كتبه الناس في الزمان الماضي هو كالذي يكتبونه الآن والذي سوف يكتبونه في الزمن الآتي . منه الحق والباطل والخطأ والصواب والصدق والكذب ومنه ما يكتب عن علم وما يكتب عن ظن وعن جهل . والقاعدة المقررة ان المكتوب كالمسموع لا يوثق به الا اذا روي بسند متواتر أو سند متصل يحتج برواه ويوثق بهم للعلم بمداتهم فما عساه يوجد في أوراق البردي المسؤول عنها من سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرض على المعلوم من الدين بالضرورة او الرواية الموثوق بها فان وافقه كان له حكمه والاخر بناه عرض الحائط ولازاه شبهة على المعروف عندنا بل ما عندنا يكون حجة قاطعة على ان ما في تلك الأوراق كذب لا قيمة له في التاريخ . أما الأوراق البردي فقد استعملت في الاسلام وفي دار الكتب المصرية أوراق منه اقدم ما عرف بتاريخه منها قد كتب في الربع الاخير من القرن الاول للهجرة واحده كتب في اوائل القرن الرابع

أنا على السيرة

التقريب

(معمونة الرحمن في مذهب ابي حنيفة النعمان)

أرجوزة في مذهب الحنفية من نظم الشيخ اسماعيل أحمد الاسلامبولي أصلاً المصري وطناً وقد كتب اليها صاحبها « بحث في الكتبخانة مدة على منظومة في المذهب